الحلول القانونية الممكنة لأزمة التجاوز على أراضي الدولة (دراسة مقارنة)

المركز العربي للنشر والتوزيع

أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

عنوان الكتاب: الحلول القانونية الممكنة لأزمة التجاوز على أراضي الدولة
(دراسة مقارنة)

تأليـــــــف: أسيل عمر مسلم سلمان الخالد

الترقيـم الدولي: 978-977-841-339-7

رقـم الإيـداع: 2023/2108

سنـة النشـر: 2023

الطبعة الأولى

الناشر

المركز العربي للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية

القاهرة - شبرا - 3 شارع ترعة النصراني أمام مسجد التقوى - منطي - شبرا الخيمة

00(20)1282441890

00(20) 233518784

Yasser261098@gmail.com

WWW.ACBOOKZONE.COM

حقوق النشر:

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما.

تنويه هام:

إن مادة هذا الكتاب والأفكار المطروحة به تعبر فقط عن رأي المؤلف. ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر الذي لا يتحمل أي مسئولية قانونية فيما يخص محتوى الكتاب أو عدم وفائه باحتياجات القارئ أو أي نتائج مترتبة على قراءة أو استخدام هذا الكتاب.

مُقَدِّمَة

تُعدُّ ظاهرة التجاوز على أراضي الدولة من بين العديد من الظواهر السلبية التي ظهرت في المجتمع العراقي ولأسباب مختلفة، إذ تقف هذه المشكلة أمام تقدم وتنمية وتخطيط المدن اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً.

إن مشكلات المجتمع العراقي المتعلقة بعدم تحديد النسل والروابط العائلية المتينة والطابع الشرقي المرفه للحياة عامة والسكن خاصة في مجتمعات أفقية مفتوحة، فضلاً عن المشكلات السياسية والاقتصادية والقانونية التي حالت دون وضع سياسة إسكان منهجية ثابتة ومتحركة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة السكن المنظم المخدوم القابل للتوسع من خلال ربطه بمنظومة مسالك وطرق معبدة. والذي أدى بدوره إلى التعدي على أراضي الدولة حتى بات أمر هذا التعدي خطيراً ويشكل عدّة جرائم تقع على الأراضي المملوكة للدولة. الأمر الذي يتطلب تدخلات سريعة، وجهود كبيرة للمجتمع والدولة، للوقوف على مكامن الخلل أو القصور التشريعي في القوانين الخاصة بالسكن والتجاوزات والتخطيط العمراني، ومحاولة معالجتها قبل أن تزداد مشكلة أزمة السكن في العراق، ومن ثم التجاوز على أراضي الدولة.

وعلى أساس ما تقدم، لابدّ من الحفاظ على الأراضي التابعة للدولة والمخصصة للمنفعة العامة من تطاولات التجاوز، وأنّ تتم معالجة التجاوزات العشوائية من خلال معالجة أزمة السكن في إطار ضوابط قانونية وتنظيمية، لتوفير السكن الملائم، وللقضاء قدر الإمكان على مشكلة الإسكان في العراق، ومن ثم الآثار الخطيرة الناتجة عنها، فضلاً عن وضع آليات وحلول ناجعة لحماية أراضي الدولة واستعادتها.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولة لبيان أهم الصور الجرمية للبناء العشوائي أو التجاوز على أراضي الدولة بغية إيجاد الحلول والمعالجات القانونية الواقعية المنطقية الممكنة ووضع حدّ للتجاوزات، إذ لم تقتصر هذه التجاوزات والسكنات العشوائية على فئة الفقراء أو عديمي الدخل غير القادرين على بناء أو شراء وحدة سكنية، وإنما شمل الأمر إلى أشخاص لديهم حب التملك وساعدهم في تحقيق مأربهم ضعف سلطة القانون والرقابة، واستغلوا ذلك حتى أصبحت ظاهرة التجاوز أو السكن العشوائي على أراضي الدولة خطيرة ومستشرية، وبالرغم من توافر النصوص التشريعية في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل فضلاً عن قوانين أخرى، إلا إنه لم تزل هذه الظاهرة تتفاقم يوماً بعد آخر، وذلك لقصور التشريعات الحالية وعدم مواكبتها للتغييرات السكانية والديمغرافية والتكنولوجيا، فضلاً عن غياب الحماية الجنائية المطلوبة كصورة مكملة للحماية المدنية لشمولية التشريعات وعدم تفصيلها وتشتتها

بين بنود القوانين. فضلاً عن تزايد النمو السكاني مقابل إن التوسع الإداري للوحدات المحلية شبه متوقف، فضلاً عن أن التخطيط العمراني مجمد، إذ لم يفعل الأخير نمو القطاعات السكنية في الوحدات الإدارية طردياً مع النمو السكاني، الأمر الذي أدى إلى خلل واضح في إسكان المواطن العراقي، نتيجة للعلاقة غير المتكافئة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، ومن ثم يحتاج الأمر إلى معالجات إدارية قانونية واقعية إسكانية بعيداً عن السياسات الجزائية والعقابية لنتمكن من حل المشكلة، وإذا ما تمكنا من هذه المعالجات يمكننا تفعيل السياسات العقابية والجزائية لتكون حالات التجاوز على أراضي الدولة حالات فردية وليست ظاهرة مستشرية. كما إن عدم التخطيط العلمي السليم والمتوازن، تسبب في إعاقة عملية التنمية في كثير من القطاعات ومنها القطاع السكني، إذ أصبحت هذه المشكلة تحتاج إلى معالجات تشريعية، فضلاً عن تفعيل تنفيذ دور القوانين الخاصة بمكافحة التجاوزات، كون هذه الأخيرة في كثير منها يمكن أن تكون بؤراً خطيرة للجريمة والانحراف الخلقي.

كل ذلك يجري في ظل تعدد التشريعات المنظمة لموضوع التجاوز وتشتت أحكامها وتداخل القوانين وموادها بعضها مع البعض الآخر، أدى إلى عدم التطبيق الصحيح للنصوص، فقد تم تنظيم بعض من هذه الأحكام في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، والآخر في قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي رقم (51) لسنة 1959، وبعضها في قرارات مجلس

قيادة الثورة المنحل رقم (154) لسنة 2001، وأيضاً في قانون البلديات العراقي رقم (65) لسنة 1964، الأمر الذي أدى إلى تعدد الآراء والاجتهادات بشأنها، كما إن غياب سياسة إسكانية وطنية للسكن متوافقة مع واقع المجتمع العراقي، فضلاً عن غياب الملاحقة القانونية أو الرادع الأمني، أدى إلى أتساع نطاق عشوائيات السكن مع تزايد معدلات الفقر في العراق، الأمر الذي يفسر أسباب تفاقم ظاهرة التجاوز في بناء العشوائيات وتداعيات التخطيط العمراني الذي يتطلب تفعيل القوانين والقرارات المتعلقة بها مراعاة للذوق العام.

إن الهدف من تسليطنا الضوء على موضوع الحلول القانونية الممكنة لأزمة التجاوز على أراضي الدولة هو الوقوف على حجم التجاوزات على الأراضي المملوكة للدولة بصورها المختلفة مع تحديد أسبابها وآثارها، من خلال بيان ملاحظاتنا على القوانين ذات العلاقة، بغية الوصل إلى حلول وآليات واقعية تتناسب مع أوضاع المجتمع العراقي، لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، إذ تُعنى هذه الدراسة ببحث الواقع التشريعي للتجاوزات على أراضي الدولة وفقاً للقوانين العراقية والمقارنة كالقوانين المصرية والكويتية، بقدر تعلق الأمر منها بقطاع الإسكان والتخطيط العمراني، فضلاً عن البلديات والقوانين الأخرى ذات العلاقة، وما تضمنتها من فقرات ونصوص قانونية متعلقة بالقطاع السكني ومعالجة أزمة السكن في العراق ومن ثم التجاوزات على أراضي الدولة، وتقييم موقف المشرع العراقي من هذه

المعالجة، وبناء على ذلك سنُسلط الضوء من خلال هذه الدراسة بالبحث عن مدى كفاية أو ملائمة ونجاعة النصوص القانونية المتعلقة بالتجاوزات في العراق مقارنة مع القوانين المذكورة، وصولاً إلى مقترحات قانونية واقعية وأساليب معالجة التجاوزات لمكافحتها وإزالتها أو الحدّ منها قدر الإمكان منها.

وباعتمادنا على منهج البحث التحليلي المقارن، لنصوص المواد القانونية ذات العلاقة بالموضوع في التشريع العراقي، للوقوف على مواطن القوة والضعف في هذه التشريعات، وبناء على ذلك سنُعنى من خلال هذه الدراسة بالبحث عن النقص أو القصور التشريعي في القوانين العراقية المعنية بالتجاوزات وقطاع الإسكان في العراق، محاولة لوضع مقترحات وحلول قانونية وواقعية ممكنة وناجعة تتلاءم مع متطلبات وإمكانيات المجتمع العراقي، لمعالجة ظاهرة التجاوزات على أراضي الدولة أو الحدّ منها، مع الإشارة إلى أهم ما تطرقت إليه القوانين المقارنة في هذا المجال كالقانون المصري والكويتي، ويتم ذلك وفق فصلين أثنين نخصص الفصل الأول للوصف الواقعي والقانوني لأزمة السكن من خلال توضيح ظاهرة التجاوز على أراضي الدولة (مفهومها أسبابها وآثارها)، فضلاً عن الإطار القانوني لإزالة التجاوزات على أراضي الدولة والحدّ منها، إما في الفصل الثاني فسنعرج فيه على المخالفات الموجبة لتحقق المسؤولية الجنائية وأساليب معالجتها أو الحدّ منها، الجنائية، بهدف الوصول إلى أساليب المعالجة القانونية الواقعية للتجاوزات على أراضي الدولة.